سلسلة بحوث
في الفكر الاقتصادي الإسلامي

مخاطر تمويل التنمية بالقروض بفائدة

إعـــداد

دكتـــور/ حسين حسين شحاتة
الأستاذ بجامعة الأزهر
خبير استشاري فى المعاملات المالية الشرعية
والمشرف على موقع دار المشورة للأقتصاد الإسلامى

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مخاطر تمويل التنمية بالقروض بفائدة

إعـــداد

دكتـــور/ حسين حسين شحاتة
الأستاذ بجامعة الأزهر
خبير استشاري فى المعاملات المالية الشرعية

◆- تساؤلات جدوى تمويل التنمية بالقروض بفائدة

يثار فى هذه الأيـــام موضوع القروض والمنح والمعونات لمصر وأثرها على الموازنة وميزان المدفوعات بصفة خاصة .

وبدأ رجال الفكر وأهل الإختصـــاص من الســـياســـيين والإقتصـــاديين يدلون بآرائهم حول المعالجة الموضـــوعية العملية لما قد يظهر عن ذلك من مشـــكلات ومخاطر ولا ســـيما على الأجيال القادمة.

ومن ناحية أخرى بدأت الحكومة دراســة البدائل المختلفة ، ولا يجوز على الإطلاق التقليل من شـأن الأفكار التى تطرح والجهود التى تبذل لمواجهة تلك المشكلة وذلك فى إطار حرية الفكر واحترام الرأى الآخر ، ما دام المقصد من ذلك هو مصلحة مصر العزيزة بصدق وإخلاص ، ومن ثم لابد أن يشـارك رجال الفكر الإقتصـادى الإسـلامي فى المسـاهمة فى مشـاكل مصر بإعتبارها دولة مدنية ديموقراطية ذات مرجعية إسلامية .

وقبل أن نعرض المنهج الإســـلامى لمواجهة تلك المشـــكلة ، نطرح بعض التســـاؤلات التى يثيرها الناس ومنها :

- هل تساهم القروض الخارجية بفائدة فى تحقيق التنمية الإقتصادية؟
- هل نجحت مصر فى الإستفادة من تلك القروض فى تحقيق النمو؟
- هل تساهم المنح والمعونات المعطاه بشروط فى تحقيق التنمية ؟
- ما أثر تلك القروض على الأجيال القادمة ؟
- ثم ما هو البديل الإسلامى لتمويل التنمية ؟

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

سوف تناقش هذه التساؤلات فى هذه الدراسة المختصرة ، وغايتنا من ذلك هو المساهمة فى علاج مشكلات مصر الإقتصاديـــــــة من منظور إسلامى ومنها مشكلة تمويل عجز الموازنة العامة للدولة بسياســـــــة القروض بفائدة .

◆- تقويم دور القروض بفائدة فى التنمية :

هناك اتفاق بين رواد الإقتصـــاد العالمى بأن القروض بفوائد تؤدى إلى مزيد من التخلف ولا سيما أن معظم الدول النامية مثل مصر- تحقق عائداً من هذه القروض آقل من الفوائد عليها ، وبلغة الإقتصــاد تعجز تلك الدولة عن ســداد أقســاط تلك القروض وكذلك فوائدها المتراكمة ويقود هذا إلى سـلسـلة من المضاعفات التى تؤدى إلى الجدولة وإحلال قرض مكان قرض بفائدة أعلى وتغرق الدولة فى القروض وتصبح عبئاعلى ميزانيتها وتسبب تخلفاً وارهاقاً للأجيال المتعاقبة .

ولقد صــدر عن عالم الإقتصــاد الفرنسى- موريس آليه الذى حصــل على جائزة نوبل فى الإقتصــاد العالمى ســنة ١٩٩٠ ، أنه ينصــح الدولة النامية بأن تعتمد فى تمويل التنمية على الذات وعلى المشــروعات الإقتصــادية المشــتركة مع الدول الممولة كبديل لنظام القروض بفائدة.

ولقد أكد موريس آليه رأى صـندوق النقد الدولى ، عندما أصدر تقريراً يفيد بأن القروض بفوائد ترهق الدولة النامية ولا تحقق التنمية .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

◆- هل حققت القروض بفائدة التنمية :

عند متابعة تعاقب وتطور حركة ومقدار الديون والقروض خلال العهود السابقة نجد ما يلي :

١- قبل قيام الثورة كان هناك فائضا فى الميزان التجارى ،وتصدر مصر الغذاء إلى العالم ، وتداين الدولة الكبرى ، فعلى سبيل المثال كانت إنجلترا مدينة لمصر ، وكان نصيب الفرد المصرى من هذا الدين (الذى كان على إنجلترا) حوالى ١٦٠ جنيه إسترلينى .

٢- فى عهد الرئيس جمال عبد الناصر بدأت الديون تنمو وتزيد حتى وصلت حوالى ٣ مليارات جنيه مصرى بخلاف الديون العينية والمحلية ، ولم تستخدم هذه الديون فى التنمية ، بل استخدمت لتمويل الحروب فى اليمن وحرب الأيام الستة (١٩٦٧) وتمويل الإنقلابات وأسباب أخرى لا يعلمها إلاَ الله ، وهذا يؤكد أن القروض الخارجية لم توجه إلى التنمية الإقتصادية ولم تحقق الخير والرفاهية و التقدم للشعب المصرى ولا للطبقة الفقيرة .

٣- فى عهد الرئيس السادات ارتفعت القروض من ٣ مليار جنيه سنة ١٩٧٠ إلى ١٩ مليار جينه سنة ١٩٨١ مستحقة لدول أوروبا وأمريكا وصندوق النقد الدولى ، وذلك بخلاف الديون المحلية التى بلغت ٢٠ مليار جنيه مصرى ممثلة فى صكوك على الخزائة وقروض من هيئة التأمينات الإجتماعية ومن الجهاز المصرفى ومن صناديق الإستثمار ولقد وصلت نسبة الديون إلى الناتج القومى حوال ٤٩% حسب الإحصائيات المنشورة في ذلك الوقت.

ولقد استخدمت القروض فى :

- تمويل سياسة الإنتفاح .
- تمويل حرب ١٩٧٣ المجيدة .
- تمويل العجز الرأسمالى .
- إصلاح البنية الأساسية .
- إستخدامات أخرى .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وكانت هناك وعودا وآمالا أن عصرـ الرفاهية قد بدأ وسـوف تحدث تنمية اقتصـادية ، والواقع كان غير ذلك ، فلقد كان هذا العصرـ من أكثر العصـور ضـنكاً وسـوءاً من منظور الديون وأعبائها .

٤- فى عصرالرئيس مبارك السابق : لقد اهتم بمسألة القروض والديون والمساعدات والمنح لإنقاذ الإقتصاد المصرى من الأحجار الثقيلة التى يحملها وتزداد ثقلاً عاماً بعد عام ، ولقد اتخذت فى عهده مجموعة مـن السياسات الإستراتيجية من بينها .

- المحاولات المستمرة لإسقاط بعض الديون والقروض وفوائدها .
- إعادة جولة الديون والقروض .
- بيع الديون لأولاده بطرق غير مشروعة.
- تكسب أفراد نظامه من هذه الديون بطرق غير مشروعه .

وحتى الآن لا توجد إحصائيات دقيقة عن مقدار هذه الديون ، ولكن هناك من يقدرها بنحو ١٦٨ مليار دولار .

وبذلك يعتبر خطأً من يقول بأن القروض الربوية تحقق التنمية بل تحقق الفقر والتخلف وهذا هو الواقع المؤيد بالوثائق والتاريخ يصدقه.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

◆- تقـويم المنح والمساعدات الممنوحة لمصرمن منظور التنمية

تقوم بعض الدول الغنية مثل أمريكا وبعض دول أوربـــــا ودول الخليج بتقديم منح ومساعدات لمصر فى صورة نقدية أو عينية أو خدمات استشارية .

وتقسم هذه المنح من منظور الشروط إلى نوعين هما :

- منح ومساعدات غير مشروطة : وهذه إن أحسن استخدامها تساعد بالفعل فى تحقيق التنمية الإجتماعية والإقتصادية ، ومنها على سبيل المثال الواردة من الدول العربية الشقيقة ، وتأصيل ذلك فى الفقـــه الإسلامي أنها من قبيل التعاون على البر والتقوى ونموذج للتكافـل أغنياء المسلمين وفقرائهم . وهى ليست منه أو هبة أو تفصل ، بل هى واجب ، ولقد سـبق أن قدمت مصرـ لهؤلاء الدول العديد من المسـاعدات ، وتلك الأيام نداولها بين الناس .

- منح ومسـاعدات مشرـوطة ومغلولة بقيود بعضـها معروف والآخر مجهول : وغاية الدول المانحة ليس الولاء والحب لمصـــــــــر ولكن لتحقيق مآرب أخرى ..... فإن كانت هذه المآرب لا تمـــس كرامة وعزة وعقيدة وخلق شعب مصر ، فلا ضير من قبولـــــها ، وإن كانت غير ذلك فربط الأحجار على البطون أجدى وأولى.

ومن بين الشروط التى عادة تكون مقترنة بالمنح والمساعدات ما يلى :

- التأييد السياسى للدول المانحة فى بعض القضايا .
- منح تسهيلات عسكرية بطرق مباشر أو غير مباشر .
- ضرورة الإستعانة بخبراء من الدول المانحة .
- ضرورة شراء قطع الغيار من أسواق الدول المانحة .
- إعطاء الدول المانحة مزايا عند التعامل التجارى .
- إرسـال البعثات التدريبية والتعليمية إلى الدول المانحة .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويجب تقويم التضحية التى يتم تقديمها بها بسبب هذه الشروط مقابل المنفع المتوقعة من المنح والمساعدات ، إنها مسالة صعبة أمام علماء دراسة الجدوي الإقتصادية للمشروعات .

ويجب أن تكون منافع الشروط الموضوعة أعلى من قيمة تلك المنح والمساعدات ، وهذا أمر لا خلاف عليه ، ولقد أعلنه العديد من رجال السياسة فى أمريكا ، عندما قال : أننا لا نعطى المنح حباً وكرامة وتقديراً لمصر ولكن لتحقيق منافع ، فإذا كان هناك تقصير أو انخفاض فى المنافع فلا جدوى من المنح والمساعدات من هذه المنافع حماية المصالح الأمريكية فى المنطقة .

ويجب أن تقوم النافع التى سوف تحصل عليها من المنح والمساعدات مقابل التضحيات بسبب الشروط ، وفى ضوء ذلك يكون القبول أو الرفض ، ومها يكن من آمر لا يجوز مهما كانت المبررات ودرجة الإضطرار أن تفرط فى قيمنا ومثلنا وعزتنا وكرامتنا وحريتنا ومصالح الأجيال المقبلة .

والإسلام لا يجيز على الإطلاق المنح والمساعدات المشروطة بشروط تقيد الحرية والفكر ، وتغل من اتخاذ القرار ، وتمسه القيم والمثل والأخلاق ، وتسبب عبئاً معنوياً ومادياً على الأجيال القادمة .... وهذا المبدأ الإسلامى له أدلة قوية من الكتاب والسنة وإجماع الفقهاء .

والإسلام كذلك يرفض الكسل والقعود وأن يعيش الإنسان عاله على الناس أعطوه أو منعوه فيجب العمل والكد والتضحية من أجل الحصول على الكسب الطيب ولا سيما وأن مصر تمتلك كل مقومات التنمية الإقتصادية : الإنسان والموارد الطبيعية ، والمال (الذى هرب إلى الخارج بسبب الخوف) ، وكذلك العقل المبدع إذا ما أعطى له الحرية والإمكانيات حتى يخترع ويبتكر ولكن للأسف الشديد لم تستغل الإستغلال الرشيد .

إن شعب مصر ليس فى حاجة إلى قروض ربوية أو منح مغلولة ، أو مساعدات مشروطة ، ولكن فى حاجة إلى الإلتزام بشريعة الإسلام، فهماً وعملاً وتطبيقاً و قيماً ومثلاً وسلوكاً ، حينئذ ينزل الله البركات مصداقا لقول الله تبارك وتعالى : (وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ القُرَى آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَاتٍ مِّنَ السَّمَاءِ وَالأَرْضِ) (الإعراف : ٩٦) .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

البديل الإسلامى لتمويل التنمية

تعتمد التنمية فى الفكر الإسلامى على مقومات أساسية هى :

أولاً : العنصر البشرى الأمين والكفء والقوى الذى يتسم بالقيم و بالخلق الحسن والخبرة والعلم ومنه القيادة ذات القيم والأخـــلاق والحنكة والبصيرة والتي تشرع وتنفذ في إطار قضاء حر.

ثانيـا : الإستغلال الرشيد للموارد الطبيعية التى خلقها الله سبحانه وتعالى والذى قال : (هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الأَرْضَ ذَلُولاً فَامْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا مِن رِّزْقِهِ وَإِلَيْهِ النُّشُورُ) (الملك :١٥) .

ثالثا : الأموال بالمفهوم الواسع للمال على أنه وسيلة للقياس والتـــــدوال والذى بتفاعله مع العمل يكون الإنتاج .

وحرم الإسلام القروض الربوية تحريما قطعياً كما سبق الإشارة لذلك

فالمنهج الإسلامي لتمويل التنمية يكون على النحو التالى :

١- التنمويل الذاتى ، لذلك يجب على المخطط أن يضع الخطط فى ضوء الموارد المتاحة فالمسلم يخطط النفقات فى ضوء الإيرادات ولا يجـــوز الإقتراض بفائدة إلاَ لضرورة بدونها يكون الهلاك .

٢- التمويل عن طريق نظـام المشاركات الإسلامية وهو أن تقوم بعـــض الدول الإسلامية وغير الإسلامية بتقديم المـــــال وتكون المشاركـات وتوزع الأرباح حسب الإتفاق .

٣- التمويل عن طريق نظام الاجارة المنتهية بالتمليك حيث تقوم الجهات الممولة بشراء الاصول الثابتة ونحوها وتأجرها للحكومة المصرية لعدد معين من السنوات بإيجار سنوي ثم بعد ذلك تؤول الملكية لمصر

٤- تمليك جزء من رأس مـال شركات قطاع الأعمال العام للعاملين بها واستخدام حصيلة البيع فى تمويل التوسع والتجديد فى هذهالشركات .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

و تحقق هذه السياسة المزايا التالية :

أ- تمويل تنمية قطاع الأعمال ذاتياً .
ب- التخفيف من عبء الموازنة العامة للدولة .
ج- تخفيض تكاليف الإنتاج بمقدار الفوائد الربوية .
د- زيـــادة ولاء العاملين بشركات القطاع العام .

٥- تمويل مشروعات الخدمـــــات عـــن طـــريق المـــوارد الذاتيـــة وفى ضوء المتاح من خلال نظم التمويل التعاوني أو عن طـــــريق مؤسسات المجتمع المدني.

٦- ترشيد النفقات والإستهلاك طبقاً لقواعد الشريعة الإســـلامية وذلك على النحو التالى :

- الإنفاق فى مجال الطيبات وتجنب الخبائث .
- الإقتصاد فى النفقات والتقشف .
- تجنب الإسراف والتبذير .
- تجنب النفقات الترفيهية والمظهرية .
- تجنب نفقات التقليد والبدع .
- التقشف عند الأزمات .

٧- أن تكون خطة الإستثمـــــارات فى التنمية حســـب الأولويـــــات وهى :

أ- الضروريات أولاً : وذلك لحفظ الأركان الخمسة للحياة وهى الدين والنفس والعقل والنسل والمال .

ب- الحاجيات ثانياً : وتتمثل فى المشروعات التى تنتج سلعاً وخدمات وترفع الحرج .

ج- التحسينات ثالثا: إن تبقت آموال توجه نحو المشروعات التـــــى على الناس .

٨- الرقابة الفعالة وتطبيق نظام الثواب والعقاب على كل من يبدد أمـــوال المسلمين مصداقاً لقول الله تبارك وتعالى : (وَلاَ يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَـــوم عَلَى أَلاَّ تَعْدِلُوا اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ) (المائدة : ٨) .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

◆-خلاصـــة الدراسة :

الإقتصاد الإسلامي هو الحل والمعالجة السليمة لتمويل التنمية الإقتصادية فى مصرويقوم على الدعائم الأتية :

١- تجنب القروض الربوية والمنح والمساعدات المشروطة بشروط تمس العقيدة والمثل والخلق .

٢- التمويل عن طريق الصيغ الإسلامية .

- التمويل الذاتى و الإعتماد على الذات .
- المشاركات الإسلامية التى تقوم على المشاركة بين المال والعمل
- نظام المشاركة والإجارة المنتهية بالتمليك.

٣- تطبيق الضوابط الإسلامية للإستهلاك والنفقات .

٤- تطبيق الضوابط الإسلامية لخطة الإستثمارات .

٥- تنمية العنصر البشرى ولا سيما القيادة (الحكومة) إيمانيا وخلقياً وسلوكياً وفنيا .

والحمد لله الذى بنعمته تتم الصالحات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com